Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 4, 2025, Pages: 320-332
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Geopolitical Challenges of the European Neighbourhood Policy in a Multipolar International System

Abdulaziz Abdulsalam Ali [1*], Abdulmutalib Abdulmawlay Adrees [2], Abdelhamid Awad Hamad [3]
[1,2,3] Department of Political Science, The Islamic University of Al Saied Mohammad Bin Ali sanussi, AL-Bayda Libya.
Email: Alhasybdalzyz71@gmail.com

التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوربية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب

عبدالعزيز عبدالسلام علي [1*]، عبد المطلب عبدا لمولى إدريس [2]، عبدالحميد عوض حمد امحمد [3]
[1،2،3] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، البيضاء، ليبيا.

Received: 27-08-2025	**Accepted:** 15-10-2025	**Published:** 12-11-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract
The European Neighbourhood Policy (ENP) represents a strategic framework through which the European Union seeks to strengthen its relations with neighboring countries by promoting political stability, economic development, and security cooperation. This study examines the geopolitical challenges facing the ENP within the context of a multipolar international system, focusing on the complex interactions between the European Union and its neighboring states. Using an analytical and inductive approach, the research investigates the political, economic, security, and cultural dimensions of the policy, highlighting the influence of global power shifts, regional conflicts, and domestic instability on the effectiveness of European strategies.
Case studies of Ukraine, Turkey, Morocco, and Tunisia demonstrate the varying degrees of success and limitations of the ENP, showing that policy outcomes are closely linked to the political stability, institutional capacity, and socio-economic conditions of partner countries. The study concludes that a flexible, multidimensional, and context-sensitive approach is essential to enhance the effectiveness of the ENP and to ensure sustainable cooperation in an increasingly complex international environment.

Keywords: European Neighbourhood Policy, Geopolitical Challenges, Multipolar World, EU Foreign Policy, Regional Stabil.

الملخص
يستعرض هذا البحث التحديات الجيوسياسية التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية في ظل التحولات الحالية للنظام متعدد الأقطاب ،يهدف هذا البحث إلي تحليل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسة ،مع دراسة تأثير القوي العالمية الصاعدة علي قدرة الاتحاد الأوروبي علي تحقيق أهدافه في الجوار ،كما يتناول هذا البحث دراسة حالة لبعض الدول المجاورة لأوروبا ، مثل أوكرانيا ،وتركيا ،المغرب ،تونس ، لتوضيح مدي فعالية السياسات الأوروبية في مواجهة

التحديات المتعددة ،وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التحولات في النظام الدولي تتطلب من الاتحاد الأوروبي تطوير استراتيجيات متكاملة تشمل الجوانب السياسية ،الاقتصادية والأمنية لتعزيز استقراره ونفوذه في المناطق المجاورة.

الكلمات المفتاحية :سياسة الجوار الأوروبية ،التحديات الجيوسياسية ،النظام الدولي متعدد الأقطاب ،الأمن الإقليمي ،العلاقات الدولية ،التحولات العالمية .

فرس البحث

المقدمة

- أهمية البحث وأسباب اختياره
- أهداف البحث
- منهجية البحث
- هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري والسياسي لسياسة الجوار الأوروبية .

1- تعريف سياسة الجوار الأوروبية ومراحل تطورها .
2- الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية .
3- المبادئ الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية .
4- أدوات وآليات تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية .
5- الدراسات السابقة حول سياسة الجوار الأوروبية .

الفصل الثاني: النظام الدولي متعدد الأقطاب وتأثيره على العلاقات الدولية

1- مفهوم النظام الدولي متعدد الأقطاب .
2- القوى الرئيسية في النظام الدولي الحالي .
3- التحولات الجيوسياسية الحالية وتأثيرها على أوروبا .
4- النظام الدولي متعدد الأقطاب وسياسة الاتحاد الأوروبي .

الفصل الثالث : التحديات الجيوسياسية التي تواجه سياسة الجوار الأوروبي .

1- التحديات الأمنية

- الصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة .
- الإرهاب والهجرة غير النظامية .

2- التحديات الاقتصادية

- الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على برنامج الجوار .
- المنافسة الاقتصادية مع قوي عالمية أخري.

3- التحديات السياسية والدبلوماسية

- صراع النفوذ بين روسيا والصين
- التوترات مع بعض الدول المجاورة

4- التحديات الثقافية والاجتماعية

- الفرو قات الثقافية والتنوع الاجتماعي في الدول الشريكة
- قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية

الفصل الرابع: دراسة حالة لبعض دول الجوار الأوروبية

1- دول شرق المتوسط (أوكرانيا - تركيا)
2- دول شمال أفريقيا (المغرب - تونس - ليبيا)
3- تقييم فعالية دول الجوار الأوروبية في هذه المناطق
4- أثر التحديات الجيوسياسية علي العلاقات الثنائية .

الفصل الخامس : استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الجيوسياسية .

1- استراتيجيات سياسية ودبلوماسية
2- استراتيجيات اقتصادية وتنموية
3- استراتيجيات أمنية وعسكرية
4- التعاون مع المؤسسات الدولية

الخاتمة :

المراجع

الفصل التمهيدي : الإطار العام للبحث

المقدمة

تعد سياسة الجوار الأوربية أحد أبرز أدوات الاتحاد الأوروبي في تعزيز استقراره السياسي والاقتصادي والأمني في المناطق المجاورة ،وقد برزت هذه السياسة كاستجابة للتحديات الإقليمية المتزايدة ،مثل النزاعات المسلحة ،والهجرة غير النظامية ،والأزمات الاقتصادية ،فضلا عن التنافس مع القوي العالمية الصاعدة في ظل التحولات المستمرة للنظام الدولي متعدد الأقطاب.

في ظل هذه التحولات أصبح فهم التحديات الجوسياسية التي تواجه سياسة الجوار ضرورة إستراتيجية ليس فقط لصانعي القرار الأوروبيين ،بل أيضا للباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية،إذ يتطلب التفاعل مع بيئة متعددة الأقطاب تقييما دقيقا للتوازنات الإقليمية وتأثير القوي الكبرى ،وأولويات الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي.

ويأتي هذا البحث لكي يسلط الضوء على هذه التحديات من منظور جيوسياسي شامل ،حيث يتم تحليل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لسياسة الجوار الأوروبية ،مع دراسة تأثير القوي العالمية المتغيرة على فعالية هذه السياسة ،كما يقدم البحث دراسات حالة لبعض الدول المجاورة لأوروبا ،مثل أوكرانيا وتركيا والمغرب وتونس لتقييم مدي قدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة التحديات وتحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وتسعي هذه الدراسة إلى تقديم تصور متكامل حول استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الجيوسياسية ،بما يساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية وتقديم توصيات عملية تعزز قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع بيئته الجغرافية والسياسية المعقدة .

1- أهمية البحث وأسباب اختياره:

تكتسب دراسة التحديات الجيوسياسية لسياسة الجو الأوروبية أهمية بالغة في ظل التحولات المعاصرة للنظام الدولي ،حيث تتعدد القوي العالمية وتتزايد التفاعلات الإقليمية والدولية ،يمثل فهم هذه السياسة وإبعادها المختلفة ضرورة لاستشراف قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تواجهه في دول جواره ،خصوصا في مناطق شرق المتوسط وشمال أفريقيا.

ويزداد أهمية البحث في السياق الأكاديمي والسياسي بسبب ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب ،الذي يعيد ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدول الكبرى ويؤثر بشكل مباشر على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه.

2- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلي:

1. تحليل الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والسياسية والاجتماعية لسياسة الجوار الأوروبية .
2. دراسة تأثير النظام الدولي متعدد الأقطاب على قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق أهداف سياسته في الجوار.
3. تقديم دراسة حالة لبعض الدول المجاورة ، مثل أوكرانيا وتركيا والمغرب وتونس ، لتوضيح فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي .
4. اقتراح توصيات لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع التحديات الجيوسياسية المعاصرة.

3- منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي ،حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المصادر الحديثة العربية والأجنبية حول سياسة الجوار الأوروبية والتحولات في النظام الدولي ،كما تم استخدام منهج التحليل المقارن ودراسات الحالة لفهم تأثير التحديات الجيوسياسية على سياسات الاتحاد الأوروبي في دول الجوار.

- **أدوات البحث:** مراجعة الأدبيات الحديثة، التحليل السياسي والجيو استراتيجي ، جمع البيانات من التقارير الأوروبية والدولية .
- **نطاق البحث :** يشمل تحليل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا، مع التركيز على التحديات الناتجة عن التغيرات الدولية.

4 - هيكلية البحث

يتكون البحث من خمس فصول :

1. **الفصل الأول :**الإطار النظري والسياسي لسياسة الجوار الأوروبية.
2. **الفصل الثاني:**النظام الدولي متعدد الأقطاب وتأثيره على العلاقات الدولية.
3. **الفصل الثالث:**التحديات الجيوسياسية التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية.
4. **الفصل الرابع:**دراسة حالة لبعض دول الجوار الأوروبية.
5. **الفصل الخامس:**استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات الجيوسياسية.

- **الخاتمة والملاحق** :تتضمن أهم النتائج، التوصيات، وجداول وخرائط توضيحية.

الفصل الأول : الإطار النظري والسياسي لسياسة الجوار الأوروبية

تعد سياسة الجوار الأوروبية **(European Neighbourhood Policy – ENP)** أحد الركائز الأساسية لإستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إدارة علاقاته مع الدول المجاورة ،بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني ،وتقليل المخاطر التي قد تؤثر علي الأمن الأوروبي والإقليمي (الزبيدي ،2012) (العويد،2022)، نشأت هذه السياسة في بداية الألفية الثالثة ،كنتيجة لرغبة الاتحاد الأوروبي في توسيع نطاق تأثيره دون الانتقال إلي عضوية مباشرة لهذه الدول ،مع التركيز علي التعاون متعدد الأبعاد ،يشمل الأمن والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان (بن زعتات ،2023).

1- المفهوم والهدف الأساسي لسياسة الجوار الأوروبية

تمثل سياسة الجوار الأوروبية إطار شاملا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة ،ويركز علي تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

1. تعزيز الاستقرار السياسي :من خلال دعم وإصلاحات الحكم الرشيد والمؤسسات السياسية في الدول المجاورة .
2. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :عبر تمويل مشاريع البنية التحتية ، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر.
3. تعزيز التعاون الأمني : من خلال بناء القدرات الأمنية ، وتبادل المعلومات الأستخباراتية ،والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية (شهيلة ،2025 ؛ عبدا لرحيم ،2024) .

ويستند الهدف الأساسي للسياسة إلى فهم الاتحاد الأوروبي أن استقرار دول الجوار يمثل ضمانا مباشرا لاستقرار أوروبا نفسها ،حيث ترتبط التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية في الدول المجاورة ارتباطا وثيقا بمستقبل الاتحاد.

2- الإبعاد السياسية والأمنية لسياسة الجوار الأوروبية

تشمل سياسة الجوار الأوروبية بعدا سياسيا وأمنيا يهدف إلي:

- تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية **:** من خلال الربط بين الدعم الأوروبي والإصلاحات السياسية في الدول المجاورة ،ما يعرف بالشرطية السياسية (بوخروبة ،2025).
- إدارة الأزمات والصراعات الإقليمية : مثل النزاعات الحدودية أو الصراعات الداخلية التي قد تؤثر علي استقرارا لجوار الأوروبي .
- التعاون الأمني متعدد الأطراف : يشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية ،وبرامج التدريب الأمني ،ومراقبة الحدود ،بما يساهم في الحد من التهديدات العابرة للحدود (سلام 2025 ؛عبدالوهاب ،2023**).**

يتضح من التحليل أن البعد الأمني لا يمكن فصله عن البعد السياسي ،حيث يشكلان معا قاعدة أساسية لضمان استقرار الجوار ،ولإتاحة بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3- الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

يعتبر البعد الاقتصادي والاجتماعي عنصرا حاسما في السياسة الأوروبية ،إذ يسعي الاتحاد إلي:

1. تقليل الفوارق الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار ،عبر تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية (الرايس ،2017)
2. تشجيع الاستثمارات الأوروبية لتعزيز فرص العمل وتقليل البطالة ،ورفع مستوي المعيشة في الدول المجاورة .
3. دعم الإصلاحات الاقتصادية المحلية لتطوير الأسواق ،وتحسين بيئة الأعمال ،وزيادة القدرة التنافسية (الجعفر ،2017 ؛ العويد 2022) .

توضح الدراسات الحديثة أن التنمية الاقتصادية المستدامة تعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي ،وهو ما ينعكس ايجابيا على فاعلية السياسة الأوروبية في تحقيق أهدافها .

4 -البعد الثقافي والاجتماعي

تشير المراجع الحديثة إلى أن البعد الثقافي والاجتماعي يلعب دورا مهما في تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودولة المجاورة ويشمل ذلك:

- برامج التبادل التعليمي والثقافي لتعزيز التفاهم بين الشعوب .
- دعم المجتمع المدني المحلي وتمكينه من المشاركة في صنع القرار.
- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،بما يخلق بيئة من الثقة والاحترام المتبادل (الزبيدي،2021؛بن زعتات 2023)

ويعتبر هذا البعد أساسا لاستدامة التعاون ،لأنه يقلل من الاحتكاكات الثقافية والسياسية ،ويضمن نجاح البرامج الأوروبية الاقتصادية والسياسية.

5- التحديات التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية

علي الرغم من تصميم السياسة الأوروبية بشكل متعدد الأبعاد ،ألا أنها تواجه عدة تحديات رئيسية :

1. التحديات الأمنية والسياسية : والتدخلات الدولية ،والتوترات الداخلية في الدول المجاورة(الناصر ،2019)

2. التحديات الاقتصادية :الفوارق الكبيرة في التنمية ،والاعتماد المفرط في الدعم الأوروبي والتقلبات الاقتصادية العالمية (الخليفي ،2020)
3. التحديات الثقافية والاجتماعية :اختلاف القيم والموروثات الاجتماعية والثقافية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار ،مما قد يعيق تنفيذ بعض البرامج(سلام ،2025)
4. توضح الدراسات الحديثة أن مواجهة هذه التحديات يتطلب اعتماد سياسة مرنة ،متعددة الأبعاد وقادرة على التكيف مع التحولات الدولية والإقليمية .

الفصل الثاني : النظام الدولي متعدد الأقطاب وتأثيره على العلاقات الدولية

يعد النظام الدولي متعدد الأقطاب أحد أبرز المتغيرات في السياسة العالمية خلال العقدين الأخيرين ،حيث تتوزع القوة والنفوذ بين عدة قوى دولية ،مما يخلق بيئة سياسية واقتصادية معقدة تؤثر مباشرة على سياسات الاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع دول الجوار (بوخروبه ،2025؛ العويد 2022).

يتميز هذا النظام بتعدد اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية ،بما في ذلك القوى التقليدية كالولايات المتحدة وأوروبا وروسيا ،والقوى الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل ،وهو ما يقلل من هيمنة نمط القطب الواحد الذي ساد في نهاية الحرب الباردة (سلام ،2025).

1- مفهوم النظام الدولي متعدد الأقطاب :

يعرف النظام الدولي متعدد الأقطاب بأنه توزيع القوة والنفوذ بين أكثر من قوة دولية واحدة ،بحيث لا يمكن لأي دولة أو مجموعة دول أن تسيطر بشكل كامل علي السياسة الدولية ،ويتميز هذا النظام بعدة خصائص أساسية (بن زعتات ،2023):

- تعدد مراكز القرار الدولي :حيث تمتلك أكثر من دولة القدرة على التأثير في السياسات العالمية ،سواء سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا .
- التفاعل المتوازن بين القوى :تسعى الدول لتحقيق مصالحها من خلال التحالفات والتفاوض ،وليس الهيمنة المطلقة .
- زيادة تعقيد العلاقات الدولية : نتيجة وجود مصالح متشابكة ومتنوعة بين الدول ،مما يزيد من صعوبة اتخاذ القرارات على المستوي الدولي.

ويظهر هذا النظام تأثيرًا مباشرًا على سياسة الجوار الأوروبية، إذ يفرض على الاتحاد الأوروبي ضرورة التكيف مع التحولات الدولية وتحليل مواقف القوى الكبرى عند صياغة استراتيجياته (الزبيدي، 2021).

2- تأثير النظام متعدد الأقطاب علي العلاقات الدولية

يؤثرا لنظام متعدد الأقطاب على العلاقات الدولية بعدة طرق أساسية ،أبرزها:

1. تعقيد التحالفات والتحالفات المتغيرة : حيث تحتاج الدول إلى بناء تحالفات مؤقتة ومتغيرة بحسب مصالحها ،ما يخلق بيئة ديناميكية وغير مستقرة (الخليفي ،2020).
2. زيادة المنافسة الاقتصادية والسياسية : تتنافس القوى الصاعدة والقوى التقليدية على النفوذ في مناطق مختلفة من العالم ،بما في ذلك دول الجوار الأوروبي (العويد،2022).
3. تأثير على الأمن الإقليمي : ارتفاع احتمالية الصراعات الإقليمية نتيجة توازن القوى وعدم وجود سلطة مركزية قادرة على فرض النظام ،ما يزيد من المخاطر على استقرار الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي (عبدالوهاب ،2023).
4. تعقيد صنع السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي : فالاتحاد الأوروبي يحتاج إلى دراسة لتحركات القوي الدولية وتأثيراتها على دول الحوار ،لضمان توافق سياساته مع مصالحه الإستراتيجية (الرايس ،2017).

تشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه التحولات تجعل من الضروري للاتحاد الأوروبي اعتماد سياسة جغرافية وإستراتيجية متكاملة ،توازن بين الأمن والتنمية والدبلوماسية ،وتراعي الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للدول المجاورة .

3- الأمثلة التطبيقية على تأثير النظام متعدد الأقطاب

يمكن توضيح تأثير النظام متعدد الأقطاب من خلال عدة أمثلة :

- **أوكرانيا :** تتقاطع فيها مصالح الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة ،مما يجعل السياسة الأوروبية تجاه أوكرانيا معقدة ويستلزم توازنا دقيقا بين الدعم السياسي والأمني والاقتصادي (عبدا لرحيم ،2024).
- **تركيا :** تقع في منطقة إستراتيجية بين أوروبا وأسيا ،وتواجه ضغوطا من روسيا والولايات المتحدة ،مما يجعل التفاعل الأوروبي معها يعتمد على دراسة دقيقة لتوازن القوى وتأثير التحالفات الإقليمية (شهيلة ،2025).

- **المغرب وتونس :** على الرغم من قلة التوترات العسكرية ،إلا أن تأثير القوى الصاعدة على الاقتصاد الإقليمي ،مثل الصين ،يدفع الاتحاد الأوروبي إلى تعديل سياساته الاقتصادية لدعم الاستقرار والنمو (الجعفر ،2017).

توضح هذه الأمثلة أن سياسة الجوار الأوروبية لا يمكن فصلها عن التحولات الدولية ،وأن تحليل النظام متعدد الأقطاب أصبح أداة مركزية لفهم ديناميكيات التعاون الأوروبي مع الدول المجاورة .

4 ـ الفرص والتحديات

التحديات :

- صعوبة التنبؤ بتحركات القوى الدولية وتغير تحالفاتها .
- زيادة احتمالية النزاعات الإقليمية نتيجة تعقد العلاقات الدولية
- الحاجة إلى موارد إضافية للتكيف مع الأزمات والتحديات الاقتصادية والسياسية (سلام ،2025).

الفرص :

- إمكانية تعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجالات الأمن والتنمية والدبلوماسية .
- استخدام تعدد الأقطاب لتحقيق توازن استراتيجي يخدم مصالح الاتحاد الأوروبي .
- الاستفادة من المنافسة الدولية لدفع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول الجوار(بوخروبه ،2025).

تشير الدراسات الحديثة إلى تبني استراتيجيات مرنة وشاملة يتيح للاتحاد الأوروبي استثمار الفرص وتقليل المخاطر الناتجة عن النظام الدولي متعدد الأقطاب .

الفصل الثالث : التحديات الجيوسياسية التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية

تواجه سياسة الجوار الأوروبية تحديات جيوسياسية متعددة تتعلق بالنظام الدولي متعدد الأقطاب والتحولات الإقليمية ،والتوترات الداخلية في الدول المجاورة ،وتعكس هذه التحديات الطبيعة المعقدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة ،حيث تتداخل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية ،ما يجعل فاعلية السياسة الأوروبية رهينة بالقدرة على التكيف والتحليل الاستراتيجي المستمر (بن زعتات .،2023؛الزبيدي 2021)

1ـ التحديات الأمنية :

يعتبر البعد الأمني من أبرز العقبات التي تواجه سياسة الجوار الأوروبية ،وتشمل التحديات الأمنية:

1. النزاعات الداخلية والإقليمية :مثل الأزمة في أوكرانيا والتوترات بين تركيا والدول المجاورة ،والتي تؤثر علي استقرار الحدود وتشكل تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي (عبدالوهاب ،2023).
2. الإرهاب والهجرة غير النظامية : تزايد الهجمات الإرهابية وحركة المهاجرين غير الشرعيين من مناطق النزاع يزيد من الضغوط علي السياسات الأوروبية ويجعل من الضروري اعتماد أدوات أمنية مرنة وقابلة للتكيف (شهيلة ،2025).
3. **التدخلات الدولية :** تسعي القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة إلي التأثير في السياسات الداخلية للدول المجاورة ،ما يعقد من مهام الاتحاد الأوروبي في تحقيق استقرار طويل الأمد (بوخروبه ،2025).

تؤكد الدراسات أن إدارة هذه التحديات تتطلب تنسيقا أمنيا وسياسيا متقدما ،مع تعزيز القدرات المؤسسية للدول المجاورة .

2ـ **التحديات الاقتصادية والتنموية** :

تشير المراجع الحديثة إلي أن الفجوات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار تمثل تحديا كبيرا ،إذ تؤثر علي قدرة السياسة الأوروبية في تحقيق أهدافها التنموية .

- عدم توازن التنمية : تعاني بعض الدول مثل أوكرانيا وتركيا من أزمات اقتصادية متكررة تحد من فعالية الدعم الأوروبي (العويد ،2022).
- الاعتماد علي الدعم الأوروبي : يؤدى الإفراط في الاعتماد علي المساعدات إلي ضعف الاستقلالية الاقتصادية ،مما يقلل من استدامة المشاريع التنموية (الرايس ،2017).
- **التأثيرات الخارجية :** التنافس الدولي من القوى الصاعدة مثل الصين يؤثر علي الاستثمارات الأوروبية ويخلق تحديات جديدة في سوق الجوار (الجعفر ،2017).

الحل الأمثل يتمثل في تبني سياسات اقتصادية متوازنة تدعم النمو المحلي وتعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدول المجاورة .

3ـ التحديات السياسية والدبلوماسية:

تشكل البيئة السياسية المعقدة أحد أهم التحديات التي تواجه السياسة الأوروبية:

1. تعدد اللاعبين الدوليين وصعوبة التنسيق **:**تحكم العلاقات الدولية في دول الجوار مصالح متعددة للقوى الكبرى ،ما يجعل من الصعب على الاتحاد الأوروبي فرض سياسته بشكل كامل (الخليفي ،2020).

2. الشرطة السياسية : يتطلب الربط بين الدعم الأوروبي والإصلاحات السياسية توازنا دقيقا لتجنب الاحتكاكات أو تقويض التعاون (الناصر،2019).
3. التوترات الداخلية :النزاعات السياسية والاجتماعية داخل الدول المجاورة قد تؤثر سلبا على استقرار السياسيات الأوروبية (بن زعتات ،2023).

تشير الدراسات إلي أن تعزيز القدرة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي ،وتطبيق استراتيجيات تفاوضية مرنة ،يمثلان عوامل حاسمة لمواجهة هذه التحديات .

4 ـ التحديات الثقافية والاجتماعية :

تتأثر السياسة الأوروبية أيضا بالاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار ،وتشمل:

- اختلاف القيم والممارسات الاجتماعية : قد تعيق هذه الفوارق تنفيذ البرامج الأوروبية خصوصا في المجلات الحقوقية والتعليمية والثقافية (الزبيدي ،2021).
- ضعف مشاركة المجتمع المدني :عدم وجود شبكات قوية للمجتمع المدني المحلي يقلل من فاعلية المبادرات الأوروبية ويعيق بناء الثقة (بن زعتات ،2023).

الحل الأمثل هو دمج البعد الثقافي والاجتماعي ضمن استراتيجيات التعاون ،بما يعزز فهم التحديات المحلية ويحقق استدامة البرامج الأوروبية .

5 ـ التحديات الناتجة عن النظام الدولي متعدد الأقطاب :

يرتبط نجاح سياسة الجوار الأوروبية ارتباطا مباشرا بتأثير النظام الدولي متعدد الأقطاب على المنطقة :

- توازن القوى الدولية : التغيرات المستمرة في تحالفات القوى الكبرى تؤثر على سياسة الاتحاد الأوروبي وتفرض مراجعة مستمرة للخطط الإستراتيجية (سلام ،2025).
- المنافسة الإقليمية والدولية :تؤثر تحركات القوى الصاعدة على استقرار الدول المجاورة وتضع ضغوطا إضافية على السياسة الأوروبية (بوخروبة ،2025).
- **تعقيد صنع القرار الأوروبي :** يتطلب التعامل مع هذه التحديات قدرة علي التحليل الاستراتيجي والتخطيط الديناميكي (عبدا لرحيم ،2024).

تشير المراجع إلي اعتماد نهج متعدد الأبعاد ومرن يمكن الاتحاد الأوروبي من مواجهة هذه التحديات بفعالية.

الفصل الرابع : دراسة حالة لدول الجوار الأوروبية

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل تفصيلي لدول الجوار الأوروبية التي تمثل نموذجا عمليا لفهم فاعلية سياسة الجوار الأوروبية في ظل النظام متعدد الأقطاب ،مع التركيز على التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه السياسة .

1 ـ أوكرانيا :صراع النفوذ وأزمة الأمن

تعتبر أوكرانيا مثالا حيويا لتأثير التحديات الجيوسياسية على سياسة الجوار الأوروبية ،إذ تقع علي تقاطع مصالح الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة ،مما يزيد من تعقيد السياسات الأوروبية تجاهها(عبدالرحيم ،2024).

أهم التحديات في أوكرانيا:

- النزاعات الإقليمية : مثل الأزمة في دونباس وضم القرم والتي تؤثر مباشرة علي الأمن الأوروبي .
- التدخلات الدولية:تحركات القوى الكبرى تؤثر علي قدرة الاتحاد الأوروبي علي ممارسة نفوذه بشكل مستقل (بوخروبة ،2025).
- الاستقرار السياسي والاقتصادي :التقلبات السياسية والاعتماد علي المساعدات الخارجية تحد من فاعلية برامج التنمية الأوروبية (العويد ،2022).

التفاعل الأوروبي مع أوكرانيا:

- تقديم دعم اقتصادي وتقني محدود ،مع ربط المساعدات بإصلاحات سياسية محددة .
- تنسيق أمني مع الدول الأوروبية لتقليل المخاطر علي الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي .
- يشير التحليل إلي أن أوكرانيا تمثل حالة اختبار لمرونة السياسة الأوروبية وقدرتها علي التكيف مع الأزمات الإقليمية المعقدة .

2 ـ تركيا :النفوذ الاستراتيجي والتحديات الإقليمية

تركيا تقع في موقع استراتيجي بين أوروبا وآسيا ،وتعد أحد الشركاء الرئيسين للاتحاد الأوروبي في السياسة الإقليمية ،ومع ذلك تواجه السياسة الأوروبية تجاه تركيا عدة تحديات (شهيلة ،2025 ؛عبدالوهاب،2023).

- الضغوط الإقليمية :التوترات مع روسيا والولايات المتحدة بالإضافة إلي الصراعات الداخلية في شرق المتوسط .

- الهجرة والأمن :تركيا بوابة رئيسية للمهاجرين إلي أوروبا ،ما يضع ضغوطا علي التعاون الأمني والمساعدات الاقتصادية .
- الاستقرار السياسي الداخلي :الانقسامات السياسية والأزمات الاقتصادية تؤثر علي قدرة تركيا علي الالتزام بالإصلاحات الأوروبية (الخليفي ،2020).

التفاعل الأوروبي مع تركيا :

- دعم برامج التعاون الأمني والمراقبة الحدودية .
- تشجيع الحوار السياسي والمفاوضات لحل النزاعات الإقليمية .
- تقديم دعم اقتصادي مشروط بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية .

توفر تجربة تركيا دروسا مهمة حول كيفية دمج الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية في سياسة الجوار الأوروبي .

3- المغرب وتونس :نموذج التعاون الاقتصادي والاجتماعي

تعتبر دول المغرب العربي مثالا علي تجربة ناجحة نسبيا للسياسة الأوروبية ،حيث حقق الاتحاد الأوروبي معها تعاونا اقتصاديا واجتماعيا مستقرا (الجعفري ،2017؛ الرايس ،2017):

أهم مميزات التعاون :

- الاستقرار السياسي النسبي الاستقرار:مقارنة بالدول الأخرى ،مما يسهل تنفيذ المشاريع الأوروبية..
- التنمية الاقتصادية :تمويل البنية التحتية ،ودعم الاستثمارات الأوروبية المباشرة.
- البعد الثقافي والاجتماعي : برنامج التبادل التعليمي والثقافي ،وتمكين المجتمع المدني المحلي ،مما يعزز الثقة المتبادلة (الزبيدي ،2021).

الدروس المستخلصة :

- استقرار البنية السياسية والاجتماعية يسهل تنفيذ برامج التعاون الأوروبية .
- التركيز علي التنمية المستدامة يخلق بيئة مناسبة لاستمرار الدعم الأوروبي طويل المدى.

4 - مقارنة بين الحالات:

جدول 1:مقارنة بين الحالات

الدولة	أدوات السياسة الأوروبية	التحديات الرئيسية	نتائج التعاون
أوكرانيا	دعم اقتصادي مشروط ،تنسيق أمني	النزاعات الإقليمية ،والتدخلات الدولية	استقرار محدود ،اعتماد علي الدعم الأوروبي
تركيا	دعم أمني ،الحوار السياسي ،مساعدات اقتصادية	التوترات الإقليمية ،الهجرة ،الأزمات الداخلية	تعاون محدود مرن حسب التحولات السياسية
المغرب وتونس	برامج تنموية ،تبادل ثقافي ،تمكين المجتمع	الفوارق الاقتصادية ،اختلاف ثقافي	تعاون مستدام ونجاح نسبي في التنمية والاستقرار

تشير المقارنة إلي مدى نجاح السياسة الأوروبية يرتبط ارتباطا مباشرا باستقرار الدولة وفاعلية مؤسساتها ،وقدرتها علي التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية .

الفصل الخامس : التقييم الاستراتيجي لسياسة الجوار الأوروبية واستشراف المستقبل

يهدف هذا الفصل إلي تقديم استراتيجي شامل لسياسة الجوار الأوروبية ،مع تحليل نقاط القوة والضعف ،والفرص والتحديات ،واقتراح استراتيجيات مستقبلية لمواكبة التحولات الدولية والإقليمية في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب (بن زعتات ،2023؛الزبيدي2021).

1- تقييم الأداء الحالي لسياسة الجوار الأوروبية

يمكن تقييم السياسة الأوروبية وفق ثلاثة محاور رئيسية :

1. **الأبعاد السياسية والأمنية :**

- نجحت السياسة الأوروبية في تعزيز الاستقرار النسبي في بعض دول الجوار ،مثل المغرب وتونس من خلال برامج دعم الحكم الرشيد والتعاون الأمني (الجعفر ،2017).
- تواجه السياسة صعوبات في الدول التي تشهد نزاعات داخلية أو تدخلات خارجية مثل أوكرانيا وتركيا ،حيث تقل فاعلية أدوات الشرطة السياسية (شهيلة ،2025).

2. **الإبعاد الاقتصادية والتنموية :**

- تم تحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع والبنية التحتية في دول الجوار المستقرة (الرايس ،2017) .

- تظل بعض الدول تعتمد بشكل مفرط علي المساعدات الأوروبية ،ما يضعف استدامة البرامج ويحد من تحقيق التنمية الذاتية (العويد ،2022).

3. **الأبعاد الثقافية والاجتماعية:**

- برامج التبادل التعليمي والثقافي أسهمت في تعزيز التفاهم والثقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار (الزبيدي ،2021).
- عدم مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال في بعض الدول يضعف تأثير المبادرات الأوروبية علي المدى الطويل (بن زعتات ،2023).

2 ـ نقاط القوة والضعف

نقاط القوة :

- وجود إطار شامل متعدد الأبعاد يجمع بين الأمن والسياسة والتنمية والثقافة .
- قدرة الاتحاد الأوروبي علي التكيف مع التغيرات الإقليمية من خلال برامج مرنه ومبتكرة .
- استثمار الموارد الاقتصادية لتعزيز الاستقرار والنمو في دول الجوار(عبدالوهاب ،2023).

نقاط الضعف

- محدودية التأثير في الدول التي تشهد نزاعات أو تداخلات دولية قوية
- اعتماد بعض الدول علي الدعم الأوروبي يقلل من استقلاليتها ويعوق استدامة البرامج .
- التحديات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر علي تنفيذ المبادرات الأوروبية بشكل مباشر .

3 ـ الفرص والتحديات المستقبلية

الفرص:

- تعزيز التعاون متعدد الأطراف مع القوى الدولية والإقليمية لتحقيق استقرار أكبر في الحوار
- استخدام المنافسة الدولية لتحفيز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في دول الجوار (بوخروبه ،2025).
- تطوير برامج تعليمية وثقافية جديدة لتعزيز الثقة والشراكات الطويلة الأمد .

التحديات المستقبلية :

- استمرار النزاعات الإقليمية وزيادة التوترات الدولية.
- تحركات القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا التي قد تؤثر علي النفوذ الأوروبي
- الحاجة لمواءمة السياسات الأوروبية مع تغيرات النظام الدولي متعدد الأقطاب بشكل مستمر (سلام ،2025).

4ـ استراتيجيات مستقبلية مقترحة

أ ـ تعزيز المرونة السياسية والأمنية

- تبنى سياسات قابلة للتكيف مع التغيرات الدولية المفاجئة ،خصوصا في مناطق النزاع .
- تعزيز التعاون الأمني والإقليمي مع الدول المجاورة لتقليل المخاطر العابرة للحدود.

ب ـ دعم التنمية الاقتصادية المستدامة

- توجيه الاستثمارات الأوروبية نحو المشاريع طويلة الأمد ،مع تشجيع الإصلاحات المحلية لتعزيز الاعتماد علي الذات .
- تقليل الفجوات الاقتصادية بين الدول المجاورة والاتحاد الأوروبي لضمان استقرار مستدام .

ج ـ تعزيز البعد الثقافي والاجتماعي

- تطوير برامج التبادل التعليمي والثقافي لتوسيع دائرة الثقة والتفاهم .
- دعم المجتمع المدني المحلي وتمكينه من المشاركة الفعالة في صنع القرار

د ـ تطبيق مقاربة إستراتيجية شاملة

- دمج الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية في إطار واحد متكامل .
- إجراء تقييم دوري واستشرافي للسياسات الأوروبية للتكيف مع التحديات المستقبلية

هـ ـ الخلاصة

يُظهر التقييم الاستراتيجي أن سياسة الجوار الأوروبية تمثل إطارا فعالا نسبيا لأدارة علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار ،لكنها تواجه تحديات متزايدة نتيجة

- النظام الدولي متعدد الأقطاب .
- النزاعات الإقليمية .
- التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

ومع ذلك فإن اعتماد استراتيجيات مرنة وشاملة ،مع تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي ،يمكن أن يزيد من فاعلية السياسة الأوروبية ويجعلها أكثر استدامة في المستقل (بن زعتات ،2023؛الزبيدى 2021).

الخاتمة

تبرز هذه الدراسة أهمية سياسة الجوار الأوروبية كأداة إستراتيجية متعددة الأبعاد تهدف إلي تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ،مع مراعاة المتغيرات المستمرة في النظام الدولي متعدد الأقطاب ،فقد أظهرت التحليلات أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة ليست مجرد تعاون اقتصادي أو سياسي محدود ،بل هي شبكة معقدة من التفاعلات التي تشمل الأمن ،التنمية الاقتصادية ،الحوكمة ،الثقافة ،وحقوق الإنسان ،والتي تتأثر جميعها بالتغيرات الجيوسياسية العالمية .

إن الخاتمة العلمية للبحث تشير إلي فاعلية سياسة الجوار الأوروبية تعتمد علي فهم عميق للتحديات والفرص التي تفرضها الطبيعة متعددة الأبعاد للنظام الدولي المعاصر ،فالتحديات الأمنية الناجمة عن النزاعات الإقليمية ،والهجرة غير النظامية ،والتهديدات الإرهابية تتطلب من الاتحاد الأوروبي اعتماد سياسات أمنية مرنة وقادرة علي التكيف السريع مع التحولات المفاجئة ،كما أن التحولات الاقتصادية العالمية والتنافس بين القوى الصاعدة تلقي بظلالها علي الاستقرار المالي والسياسي في الدول المجاورة ،مما يجعل من الضروري أن تكون السياسة الأوروبية ديناميكية وقائمة علي تقييم مستمر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،علاوة علي ذلك يظهر البعد السياسي والدبلوماسي كعامل حاسم في تحديد نجاح سياسة الجوار ،فالقدرة علي التفاوض مع الدول المجاورة ،وبناء تحالفات مع القوى الإقليمية والدولية ،وتطبيق مبادئ الشفافية والشرطية ،تشكل عناصر مركزية لتعزيز نفوذ الاتحاد الأوروبي وتحقيق أهداف سياسته ،في الوقت نفسه لا يمكن إغفال البعد الثقافي والاجتماعي ،إذ أن التفاهم بين الشعوب والاحترام المتبادل للخصوصيات المحلية يساهمان بشكل مباشر في استدامة التعاون وبناء الثقة المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة.

من منظور علمي ،يمكن القول إن سياسة الجوار الأوربية تمثل نموذجا للدبلوماسية متعددة الأبعاد التي تجمع بين القوة الاقتصادية والقدرة الدبلوماسية والأدوات الأمنية والثقافية ،وتعمل عن إدارة الأزمات بطريقة إستباقية ،وتعكس هذه السياسة رؤية الاتحاد الأوروبي لضرورة أن تكون شراكاته مع الدول المجاورة شاملة ومستدامة بعيدا عن الاستجابة المؤقتة للتحديات ،مع التركيز على بناء قدرات محلية ودعم الإصلاحات الداخلية لضمان استقرار طويل الأمد.

وأخيرا ،تقدم الخاتمة فهما معمقا لأهمية سياسة الجوار الأوروبية في السياق الدولي المعاصر ،مع التأكيد على أن الاستدامة والفاعلية لهذه السياسة تعتمد على الدمج المتوازن بين مختلف الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية ،والقدرة على التكيف مع التحولات المستمرة في البيئة الإقليمية والدولية ،ما يجعل دراسة هذا الموضوع أمرا حيويا لفهم ديناميات القوة والتعاون في أوروبا ودول الجوار .

النتائج

من خلال الدراسة التحليلية لسياسة الجوارالأوروبية في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب ،واستعراض الحالات العلمية لدول الجوار (أوكرانيا ،تركيا ،المغرب وتونس) ،يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العلمية الأساسية التي تعكس فاعلية السياسة الأوروبية وتحدياتها في السياق الجيوسياسي الراهن :

1- تعددية الأقطاب وتأثيرها على السياسة الأوروبية

أظهرت النتائج أن التحولات في النظام الدولي متعدد الأقطاب تؤثر بشكل مباشر على قدرة الاتحاد الأوروبي في تنفيذ سياسته بنجاح ،فوجود قوى صاعدة مثل الصين وروسيا والهند يقلل من النفوذ الأوروبي في بعض المناطق ،ويجعل من الضروري تكييف أدوات التعاون والضغط على التوازنات الجديدة للقوى (الخليفي ،2020). كما أظهرت الدراسة أن قدرة الاتحاد على إدارة علاقاته مع القوى الإقليمية المنافسة تعد عنصرا حاسما في تعزيز استقرار دول الجوار وتحقيق أهداف السياسة .

2- التحديات الأمنية كعامل محدد لنجاح السياسة

أظهرت الحالات الدراسية أن التحديات الأمنية ،مثل النزاعات الداخلية في أوكرانيا وتركيا ،وتهديدات الإرهاب والهجرة غير النظامية ،تؤثر بشكل كبير على فاعلية السياسة الأوروبية ،فالنتائج تشير إلي أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول يضع قيودا علي قدرة الاتحاد علي تنفيذ برامج التنمية والدعم الفني ،ويزيد الحاجة إلي أدوات أمنية مرنة وقابلة للتكيف مع الأزمات المفاجئة .

3- التأثير الاقتصادي والاجتماعي على نتائج السياسة

أوضحت الدراسة أن الفجوات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة تؤثر علي نجاح سياسة الجوار ،علي سبيل المثال ،تمكنت دول مثل المغرب وتونس من تحقيق تعاون اقتصادي نسبي ناجح بفضل استقرارها النسبي وقدرتها علي تنفيذ المشاريع التنموية ،بينما واجهت دول مثل تركيا وأوكرانيا تحديات اقتصادية انعكست علي تطبيق البرامج الأوروبية ،كما أظهرت النتائج أن التنمية الاقتصادية المستدامة تربط بشكل مباشر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ،وبالتالي تعزيز فعالية السياسة الأوروبية.

4 ـ أهمية البعد السياسي والدبلوماسي

أظهرت النتائج أن فاعلية سياسة الجوار تعتمد بدرجة كبيرة علي القدرة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي ،فقد نجح الاتحاد في تعزيز التعاون السياسي مع بعض الدول عبر أدوات الحوار المستمر والشرطية السياسية ،بينما كانت هناك صعوبات في التعامل مع الدول التي تفرض ضغوطا من قوى دولية منافسة ،مثل روسيا في أوكرانيا،وتشير النتائج إلي أن التوازن بين الدعم والمطالبة بالإصلاحات هو مفتاح للحفاظ علي نفوذ الاتحاد الأوروبي واستدامة العلاقات مع الجيران

5 ـ دور البعد الثقافي والاجتماعي

أظهرت الدراسة أن إدماج البعد الثقافي والاجتماعي في السياسة الأوروبية يعزز من نجاح البرامج ويقلل من الاحتكاكات المحتملة ،فقد كانت برامج التبادل التعليمي والثقافي ودعم المجتمع المدني في المغرب وتونس أدوات فعالة لتعزيز التفاهم وبناء الثقة بين الاتحاد الأوروبي ودوله المجاورة ،وتشير النتائج إلي أن التغافل عن هذا البعد قد يؤدي إلي فشل بعض المبادرات ،حتى مع وجود دعم اقتصادي وسياسي قوى .

6 ـ التكامل بين الأبعاد المختلفة

تشير النتائج إلي أن نجاح سياسة الجوار الأوروبية تعتمد علي التكامل بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية ،أن التركيز علي بعد واحد فقط دون مراعاة الآخرين يقلل من فاعلية السياسة ويضعف قدرة الاتحاد الأوروبي علي تحقيق أهدافه طويلة الأمد ،وهذا يبرز أهمية استراتيجيه وشاملة ومتعددة المستويات في إدارة العلاقات مع الدول المجاورة.

الخلاصة العلمية للنتائج

بناءً علي التحليل والاستنتاجات ،يمكن القول إن سياسة الجوار الأوروبية تعد أداة إستراتيجية فعالة لكنها تواجه قيودا واضحة نتيجة التحديات الأمنية ،الاقتصادية ،السياسية ،وتوضح النتائج أن نجاح هذه السياسة يرتبط بقدرة الاتحاد الأوروبي علي :

1. التكيف مع التحولات الدولية متعدد الأقطاب .
2. تعزيز التعاون الأمني والسياسي مع الدول المجاورة .
3. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام .
4. دمج البعد الثقافي والاجتماعي في برامج التعاون .
5. تطبيق أدوات شرطية ودبلوماسية مرنة توازن بين الدعم والمطالب الإصلاحية .

تؤكد هذه النتائج أن السياسة الأوروبية ليست ثابتة ،بل هي ديناميكية تتطلب تحليلا مستمرا ومرونة عالية لمواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية في دول الجوار ،وهو ما يجعل دراسة هذه السياسة أمرا محوريا لفهم الاستقرار الأوروبي والإقليمي في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب .

التوصيات العلمية

1. **تطوير أدوات مرنة للتكيف مع التحولات الدولية**

أ ـ اعتماد استراتجيات استباقية لمواجهة الأزمات المفاجئة ،مثل النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية العالمية .

ب ـ تعزيز القدرة علي اتخاذ قرارات سريعة بناءا علي تحليل مستمر للتغيرات في النظام الدولي متعدد الأقطاب .

2. **تعزيز التعاون الأمني والسياسي متعدد الأطراف**

أ ـ تكوين تحالفات مع القوى الإقليمية والدولية لتخفيف تأثير المنافسة من الدول الصاعدة مثل روسيا والصين

ب ـ دعم برامج التدريب الأمني ،وتبادل المعلومات الأستخباراتية ،وبناء القدرات المؤسسية في الدول المجاورة .

3. **دعم التنمية الاقتصادية المستدامة**

أ ـ تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية في الدول المجاورة لتعزيز النمو وتقليل الفوارق الاقتصادية .

ب ـ تشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر في الدول المجاورة لتحفيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل .

ج ـ دعم الإصلاحات المالية والضريبية لتحسين بيئة الأعمال ورفع الكفاءة الاقتصادية .

4. **تعزيز البعد السياسي والدبلوماسي**

أ ـ استمرار الحوار السياسي المنتظم مع الدول المجاورة لمعالجة النزاعات وتسهيل التعاون المشترك .

ب ـ استخدام الشرطية السياسية بشكل متوازن ،بحيث يرتبط الدعم الأوروبي بتحقيق إصلاحات ملموسة في الحكم الرشيد وحقوق الإنسان .

ج ـ مراقبة التوترات الإقليمية وتبني سياسات مرنة للتعامل مع الأزمات السياسية

5. **التركيز علي البعد الثقافي والاجتماعي**

أ ـ دعم برامج التبادل التعليمي والثقافي لتعزيز التفاهم وبناء الثقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة .

ب ـ تمكين المجتمع المدني المحلي وتشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرار لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

6. **تطبيق مقاربة متكاملة وشاملة**

أ ـ دمج الأبعاد الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية في استراتيجيه واحدة لضمان استدامة وفاعلية سياسة الجوار .

ب ـ إجراء تقييم دوري شامل لنجاح البرامج ومراجعة السياسات وفق المتغيرات المحلية والدولية لضمان تحقيق أهداف طويلة المدى .

7. **الاستفادة من الدراسات المستقبلية والتحليل الاستشرافي**

أ ـ دعم الأبحاث العلمية والدراسات الميدانية لتحديد أولويات السياسة الأوروبية في دول الجوار ..

ب ـ استخدام التقييم الأستشرافي للتخطيط الإستراتيجي وتوقع المخاطر المستقبلية لضمان استجابة فاعلة وسريعة .

قائمة المراجع :

1. **بن زعتات، ع** .(2023) .*التحديات الجيوسياسية لسياسة الجوار الأوروبية في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب* . جامعة بسكرة .رابط البحث
2. **شهيلة، ش** .(2025) .*التحديات الجيوسياسية في ظل النظام الدولي متعدد الأقطاب* .مجلة جامعة اللاذقية، 12(1)، 45-67 .رابط المقال
3. **بوخروبة، ف** .(2025) .*تعدد الأقطاب الدولية: نحو تحقيق العدالة في النظام العالمي* .موقع العرب 2030 .رابط المقال
4. **سلام، ع** .(2025) .*التحليل الجيوسياسي العقلاني للأوضاع العالمية: نحو نظام دولي شامل لا يستثني أحدًا* .موقع 26 سبتمبر .رابط المقال
5. **عبد الرحيم، م** .(2024) .*تأثير التغير في النظام الدولي على الأمن القومي العربي: دراسة النمط الأحادي القطب* . مجلة العلوم السياسية، 18(2)، 102-121 .رابط المقال
6. **الرايس، م. ع.** أ .(2017) .*الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص* . جامعة مؤتة .رابط الرسالة
7. **عبد الوهاب، ب** .(2023) .*تحديات ومعوقات الأمن الأوروبي المشترك* .مركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات الأمنية، 5(1)، 78-95 .رابط المقال
8. **الجعفر، ع. س. ب** .(2017) .*سياسات دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة* . جامعة الجزائر 3 .رابط الرسالة
9. **الناصر، هـ** .(2019) .*الأمن والاستقرار في سياسة الجوار الأوروبية* .جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية.
10. **الزبيدي، أ** .(2021) .*الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار: التحولات والتحديات* .دار الفكر العربي.
11. **الخليفي، س** .(2020) .*النظام الدولي متعدد الأقطاب وأثره على السياسة الأوروبية* .دار الفكر العربي.
12. **العويد، م** .(2022) .*القوى الصاعدة والتحولات الجيوسياسية العالمية* .مجلة الدراسات الدولية، 30(3)، 55-78.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.